أضواء على أهم الأحداث

حافظ النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على أدائه القوي في عام ٢٠٠٧، تدعمه قوة النمو العالمي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتحسن أطر السياسات. فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو قدره ٦,٥%، مضاهيا بذلك أداء المنطقة في عام ٢٠٠٦، ومُحقّقا أفضل خمس سنوات من الأداء منذ ثمانينات القرن الماضي. وفي البلدان المنتجة للنفط، كان الثبات النسبي لإنتاج النفط بمثابة قيد على مساهمة القطاع النفطي بشكل مباشر في النمو، ولكن أسعار النفط القياسية واصلت دعمها للنشاط الاقتصادي القوي في القطاع غير النفطي، عن طريق تمويل برامج الاستثمار العامة الكبرى وتسويات الأجور السخية، وكذلك عن طريق إعطاء دفعة لنشاط الأعمال وثقة المستثمرين. وبالرغم من ارتفاع تكاليف استيراد الوقود، حققت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل في المنطقة مكاسب غير مباشرة من وراء الطفرة التي شهدتها أسعار النفط عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي[1] وتحويلات العاملين.

غير أن النمو كان مصحوبا بتسارع في معدل التضخم يعكس تصاعد الأسعار الدولية للأغذية والوقود، وازدهار الطلب المحلي، وقيود الطاقة الإنتاجية التي تزداد حدة، لا سيما في قطاع الإسكان. وكان الطلب المحلي القوي مدفوعا بالسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادة الحادة في الاستثمارات الخاصة، يدعمها التفاؤل بشأن آفاق النمو متوسطة الأجل في المنطقة. ورغم التوسع المالي والنقدي والارتفاع الملاحظ في نمو الواردات، فقد تمخضت الزيادة الإضافية في الإيرادات النفطية عن فوائض في المالية العامة والحسابات الجارية للمنطقة ككل تراوحت نسبتها بين ٥ و ١٥% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، مما دعم الميزانيات العمومية للقطاع العام وحد من التعرض للتقلبات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، اقترب حجم الاحتياطيات الدولية من تريليون دولار، بينما هبط الدين الخارجي إلى أقل من ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تعافت معظم أسواق الأسهم عقب التصحيح الذي تم في عام ٢٠٠٦.

ولم يكن للاضطرابات المالية الأخيرة في البلدان المتقدمة أي أثر يُذكر على بلدان المنطقة، باستثناء كازاخستان، حيث يعتمد القطاع المصرفي اعتمادا شديدا على الاقتراض الأجنبي. وعلى غرار الوضع في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، يرجع كثير من الفضل في قوة التحمل التي أبدتها المنطقة إلى تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي والتقدم في الإصلاحات الهيكلية.

[1] بلدان مجلس التعاون الخليجي تضم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ولا تزال آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مواتية على المدى القصير، نظرا لتوقع استمرار الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية، رغم تخفيض توقعات النمو العالمي. ومن المنتظر أن يظل النمو عند مستوى ٦% تقريبا بفضل طفرة الاستثمار وقوة مكاسب الإنتاجية المتولدة عن الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق. غير أن المرجح أن تستمر الضغوط التضخمية دون هوادة على خلفية ارتفاع أسعار الوقود والأغذية ارتفاعا متواصلا بلا انقطاع، وقوة الطلب المحلي، واختناقات العرض، والضغوط التضخمية. وفي ظل أسعار النفط المرتفعة التي تعطي دفعة للإيرادات النفطية، يُتوقع أن تظل فوائض المالية العامة والحساب الجاري كبيرة في البلدان المنتجة للنفط، رغم ارتفاع الواردات وزيادة توسع المالية العامة. ويُرجح أن يهدف موقف السياسات في معظم البلدان المنتجة للنفط إلى كبح العجوزات المالية والخارجية، مما يسهم في تراكم المزيد من الاحتياطيات الدولية ويعمل على خفض مواطن الضعف القائمة.

وتتسم المخاطر التي تواجه آفاق الاقتصاد بطابع الحياد على وجه العموم، حيث يرجح أن تتوازن احتمالات تجاوز التوقعات بسبب الطلب المحلي مع مخاطر النتائج دون المتوقعة الناشئة عن القطاع الخارجي. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وتكرار خفض أسعار الفائدة الأمريكية إلى ارتفاع الطلب المحلي بدرجة تفوق التوقعات في مجلس التعاون الخليجي.

وإضافة إلى ذلك، فمن الوارد تماما أن تزداد التدفقات الداخلة إلى بلدان المنطقة الأخرى بسبب تنامي الفائض في البلدان المصدرة للنفط، مقترنا بالمخاوف المحيطة بجودة الأصول في الاقتصادات المتطورة، مما يستحث زيادة الائتمان والطلب المحلي. غير أن التباطؤ المطول في الاقتصادات المتطورة من شأنه الإضرار بالنمو في معظم بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يضعف الصادرات وأسعار السلع الأساسية. ويمكن أيضا أن تتقلص التدفقات الرأسمالية الداخلة التي كانت تدعم النمو في كثير من بلدان المنطقة، من جراء تقييد الائتمان في الاقتصادات المتطورة وانخفاض الإقبال المخاطرة مثلما يتضح من اتساع فروق العائد على السندات السيادية.

أما التحدي الأكبر أمام سياسات الاقتصاد الكلي الأساسية على المدى القصير فيتمثل في احتواء الضغوط التضخمية المتصاعدة بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، وحماية الاستقرار الخارجي في سياق أسعار النفط المرتفعة وتباطؤ النمو العالمي بالنسبة للبلدان التي تتحمل ديونا خارجية ضخمة وعجزا كبيرا في حساباتها الجارية. وسوف يتوقف مزيج السياسات الملائم على ظروف كل بلد على حدة، ولكنه سيقتضي على الأرجح تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وزيادة مرونة أسعار الصرف عند الإمكان. وفي البلدان المصدرة للنفط التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، سوف تواجه سياسات إدارة الطلب تحديات في السيطرة على التضخم، نظرا لاستمرار التحيز إلى التيسير النقدي في الولايات المتحدة. والاحتمال كبير بأن يقع عبء التصحيح على عاتق سياسة المالية العامة، لا سيما في مجلس التعاون الخليجي حيث يمكن أن يؤدي أي تغير في نظام سعر الصرف إلى إثارة الاضطرابات في الفترة السابقة على إقامة الاتحاد النقدي المزمع. ولكن مساحة التصرف المتاحة على مستوى سياسة المالية العامة محدودة أيضا في ظل الحاجة

إلى زيادة الاستثمارات لتخفيف اختناقات العرض والضغوط السياسية لزيادة الإنفاق على الأجور والبرامج الاجتماعية. ومن ثم فقد يكون من الضروري تحمل بعض الارتفاع المؤقت في معدلات التضخم.

وإلى جانب هذا التحدي الآني، ينبغي أن يستمر تركيز السياسات على تقوية الأطر التي ترتكز عليها، وتشجيع التعميق المالي السليم، ودعم إمكانات النمو في القطاع الخاص.

وعلى سبيل التحديد، ينبغي أن تواصل البلدان تقوية الأطر التي ترتكز عليها سياسات المالية العامة والرامية إلى التعامل مع مسائل محددة تتعلق بآفاقها المالية، لا سيما الكفاءة والاستمرارية في استخدام الإيرادات النفطية التي تحققها البلدان المصدرة للنفط، والدين العام المرتفع في بعض الاقتصادات منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة. ومن شأن الإلغاء التدريجي للدعم على الوقود والأغذية، مع إنشاء شبكة أمان اجتماعي أكثر دقة في استهداف المستحقين، أن يساعد بعض بلدان المنطقة على الحفاظ على استمرارية أوضاع ماليتها العامة على المدى الطويل، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وتحقيق درجة أكبر من العدالة. وبالنسبة للبلدان التي يحبذ أن تزيد من مرونة أسعار صرف عملاتها على المدى المتوسط، يتعين الاستمرار في إرساء الدعائم اللازمة لسياسة نقدية مستقلة. وبالرغم من التحديات الشاقة القادمة، ينبغي تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على مواصلة المضي في المسار المحدد لتنفيذ جدول أعمال الاتحاد النقدي المقترح، وهو ما يشمل التوصل إلى توافق في الآراء حول نظام سعر الصرف الملائم.

وسوف يكون الاستمرار في تطوير النظم المصرفية مطلبا حيويا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ولكي تتمكن المنطقة من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. ومن الضروري أيضا رفع كفاءة القطاع المصرفي وتخفيض تكلفة الاقتراض للتعامل مع رصيد القروض المتعثرة الكبير وإعادة هيكلة بنوك الدولة في بعض البلدان على وجه التحديد. ومن المهم أيضا أن تتوخى الأجهزة الرقابية اليقظة التامة، وخاصة في البلدان التي تتسم بنمو ائتماني سريع.

وللقطاع الخاص دور جوهري في توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج والتصدير في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذلك في خلق فرص التوظيف للقوى العاملة سريعة النمو ـ وهو ما يمثل مشكلة ملحة أمام عدد كبير من بلدان المنطقة. ومن أهم السياسات في هذا الصدد سياسات تحسين مناخ الاستثمار وتخفيض تكلفة مزاولة الأعمال (بما في ذلك خفض الحواجز أمام التجارة وإلغاء القيود والقواعد التنظيمية الحكومية المفرطة) وزيادة شفافية النظم القانونية والإدارية وإجراء إصلاح شامل في نظم التعليم القومية لاستيفاء متطلبات الاقتصاد العالمي الذي يغلب عليه الطابع التنافسي المتزايد.■